

الصورة المنطقية: من التأسيس الدلالي إلى التأسيس التداولي



أحمد جوهاري
باحث مغربي

مهمهن بلا حدود
Mominoun Without Orders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

ملخص:

تعتبر الصورة المنطقية شرطا ضروريا لفهم وإدراك أي مجال معرفي، وتبدو وظيفتها بوضوح في مجال اللغة والمنطق، خصوصا مع الفلسفة التحليلية. في هذا الإطار، شكلت الصورة المنطقية في الفلسفة التحليلية منعطفا جديدا، كان له تأثير على المفاهيم السائدة في الفلسفة بشكل عام، وعلاقة اللغة بالمنطق بشكل خاص، حيث ارتبط مفهوم الصورة المنطقية عند بعض ممثلي «مدرسة كمبردج» و«الوضعية المنطقية» باللغة الرمزية، باعتبارها لغة قادرة على وصف العالم وصفا دقيقا، والتعبير عن الأفكار تعبيراً واضحاً، بينما ارتبط مع ممثلي «مدرسة أكسفورد» باللغة الطبيعية، من حيث هي لغة لا تنحصر مهمتها في وصف الواقع وتمثيله فقط، بل أيضا التأثير فيه، وهو ما يتطلب اعتماد آليات منطقية جديدة تتلاءم ومقتضيات اللغة الطبيعية. ففي الوقت الذي أسس فيه التوجه الأول تصوره للصورة المنطقية، انطلاقاً من نسق منطقي يأخذ بقيمته: صادق، وكاذب، عمد التوجه الثاني إلى تبني أنساق منطقية غير صورية (طبيعية) تخلت عن الصورية الصارمة.

مقدمة

تعتبر الصورة المنطقية من أهم التصورات التي يوليها فلاسفة التحليل أهمية كبيرة، باعتبارها تحتل مكانة متميزة في الفلسفة التحليلية¹، حيث شكلت ركيزة أساسية لدراسة قضايا من قبيل: الدلالة، والإحالة، والمعنى، والصدق، وغيرها؛ ذلك أن تحليل هذه القضايا يتطلب تحديد الصورة المنطقية للقضايا التي تحمل معنى، لتمييزها عن القضايا التي بدون معنى، كما تمكننا كذلك من معرفة الحالات التي يجوز فيها استبدال التعبيرات بعضها ببعض دون أن تتغير القيمة الصدقية للقضية التي تنطوي عليها هذه التعبيرات، ويعود الفضل إلى ليبنز في قيامه بعملية إجراء الاستبدال، وكان يهدف من وراء ذلك وضع لغة علمية عالمية²، وهي لغة كلية مشتركة بين جميع العلوم الرمزية، بالرغم من عدم استخدامها في أشكال أخرى من البحث العقلاني كالطب والاقتصاد، غير أنها تشكل أداة أساسية لفهم مبادئ العقلانية الكامنة وراء هذه التخصصات³. وبهذا، فاللغة الرمزية (المثالية) كما استخدمت في القرن الماضي ترتبط بشكل أساسي باسم «غوتلوب فريجه» الذي أدخل عناصر مهمة في اللغة تعرف بالأسوار⁴. وتعتبر الفلسفة التحليلية تنميما لمشروع ليبنز المتعلق بخلق لغة رمزية تستجيب لمبدأ الاستبدال القائل: «متى كانت جملتين أو واقعتين أو قضيتين لهما نفس الصورة المنطقية كانت قيمة صدقهما متكافئة ومتساوية»⁵. من هذا المنطلق، أصبح لمفهوم الصورة المنطقية حضورا قويا في الفلسفة التحليلية، لكونه يحقق عدة أهداف من أهمها:

- أ- تحليل الصورة المنطقية يساهم في الوصول إلى استدلالات محددة ومضبوطة كما هو مبين في «نظرية الأوصاف» عند راسل.
- ب- تمكننا الصورة المنطقية من تحديد صحة وسلامة الاستدلالات، لتمييزها عن الاستدلالات الفاسدة.
- ج- تمثل الصورة المنطقية أداة لوصف تعابير اللغة الطبيعية على جميع المستويات (التركيبية، والدلالية، والتداولية)، وتوضيح الاقتضاءات الممكنة بين الجمل.

1- Ernest, Leport And Kirk, Luduing, what is logical ? In Logical Form And Language, Ed., Gerhard Preyer, Oxford University Press, Oxford, 2001, p. 1

2- تتمحور الفكرة الأساسية في نظر ليبنز على أن اللغة العادية تكتنفها مجموعة من المشاكل، كالإبهام، والغموض. وبالتالي جعل من وظيفة المنطق خلق لغة مثالية لتفادي كل تلك المشاكل والتعبير بوضوح مطلق يطابق صورة العالم الخارجي، يصبح لكل مصطلح تعريف محدد يسمح لنا بالاستبدال دون أن تتغير القيمة الصدقية للقضية.

3- Barwise, Jon, and all, Language, Proof and Logic, Center For The Studies Of Language and Information, Leland Stanford Junior University, Printed in the United States, second Edition, 2011, p. 2

4- Ibid, p. 2

5- Bar- Hellel, Yehoshua, Comment On Logical In Logical Form, In Philosophical Studies, Vol., 2, No., 2, Feb., 1951, p. 26

د- إمكان ربط الصورة المنطقية بالبنية التركيبية للجمل انطلاقاً من قواعد النحو الخاص باللغة⁶.

هـ- تشكل الصورة المنطقية أداة للبرهنة على الخصائص المنطقية الفوقية للغة الطبيعية⁷.

انطلاقاً من هذه المحددات، يتضح لنا أن الصورة المنطقية أداة للتقويم والتوضيح والاستدلال. فإذا كان تحليل القضايا والتعبير اللغوية يستدعي اعتماد المنطق وآلياته لوصف التصورات والأفكار المتضمنة في هذه القضايا، فإن بنية المنطق، باعتبارها بنية صورية، تماثل بنية العقل البشري، حيث إن اللغة المعتمدة لتمثيل القضايا هي لغة رمزية، وهي أداة تدعم قوانين المنطق لكونها تدمج بطريقة دقيقة خصائص مهمة من اللغة البشرية، وتجعلها أكثر صرامة ومصداقية على مستوى تحديد العلاقة بين اللغة والعالم، وفي نفس الوقت تمكنا من ترجمة اللغة الطبيعية بشكل واضح ودقيق، حيث لا يمكن الحصول على هذه الدقة باعتماد لغات طبيعية مماثلة، وأخيراً تسمح لنا بتحديد الغموض الناتج عن استعمالنا للغة الطبيعية الذي يؤدي أحياناً إلى سوء الفهم⁸. غير أن هذا يطرح إشكالا فلسفياً يتعلق بما إذا كانت تعبيرنا وقضايانا قابلة للصورة، أم إنها تنفلت من كل تحديد منطقي صوري؟ وما طبيعة الصورة المنطقية؟ هل هي صورة واحدة أم متعددة؟ وماهي الحدود الفاصلة بين الصورة المنطقية والصورة النحوية، إن كانت هنالك حدود؟ كيف يفهم فلاسفة التحليل الصورة المنطقية؟ هل هي موضوع مستقل أم خاصة تضاف إلى الموضوع؟ وما هي المشاكل التي طرحتها على مستوى الفلسفة والمنطق؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، نتوقف عند التوجهات الأساسية في الفلسفة التحليلية، بعد إبراز دلالة المفهوم والأثر الذي أحدثته فلسفة فريجه في هذه التوجهات: توجه صوري متمثلاً في فلسفة اللغة الصورية وتوجه طبيعي متجسد في فلسفة اللغة العادية؛ مع التركيز على التصورات التي اهتمت أكثر من غيرها بعلاقة الصورة المنطقية بالصورة النحوية.

6- Lycan, G, William, Logical Form In Natural Language, In Philosophy And Phenomenological Research, Vol.47, No, 2, Dec., 1986, p.340

7- May Robert, Logical Form In Linguistics, In Encyclopedia Of Cognitive Sciences, University Of California, 1989, p. 1

8- Barwise, Jon, and all, Language, Proof and Logic, op, cit, p. 4

1. منطلقات الفلسفة التحليلية

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحدث عن الفلسفة التحليلية وكأنها فلسفة واحدة، بل يمكن النظر إليها باعتبارها حركة ممتدة على طول القرن العشرين، ويجمعها نموذج واحد في تناول القضايا المرتبطة بالفلسفة واللغة والمنطق، يتمثل في التحليل المنطقي للأفكار⁹. فقد استندت العديد من المدارس والتوجهات الفكرية إلى هذه الطريقة في التحليل، نذكر على وجه الخصوص مدرسة كمبرج والوضعية المنطقية (حلقة فيينا) ومدرسة أكسفورد. لقد ارتبطت حركة التحليل المنطقي بالنتائج التي حققتها مجموعة من العلوم، خاصة الرياضيات والمنطق. لذلك، فالاهتمام بالصورة المنطقية شكلت القضية الأساسية في الفلسفة التحليلية، حيث تم النظر إليها كميّار أساسي للتمييز بين التحليل الفلسفي التقليدي والتحليل الفلسفي المعاصر، أو بين البنية النحوية للغة وبنيتها المنطقية. وعموماً، شكل البحث في الصورة المنطقية منطلق العديد من الدراسات في ميادين عدة كاللغة والمنطق والرياضيات واللسانيات وغيرها، فبعض هذه الدراسات ذهبت إلى توسيع مجال المنطق، ليشمل أنساقاً جديدة (كما هو الحال مع ستروسن)، وبعضها عمد إلى مراجعة قضايا اللغة كمفهوم المعنى والدلالة والإحالة.

يمكن أن نحدد التوجهات التي انبثقت عن مناقشة مسألة الصورة المنطقية في توجيهين اثنين: الأول هو ما يعرف بفلسفة اللغة المثالية¹⁰ (مثلي، أمثل)، الذي استبعد البنية النحوية من مجال التحليل المنطقي، باعتبارها بنية مضللة وملتبسة لا تعبر عن قضايا الواقع بالمعنى الحقيقي، وتبنى بالمقابل اللغة الرمزية كأداة للتعبير عن الواقع ووصفه بدقة، وقد دافع عن هذا التوجه فريجه ورواد مدرسة كمبرج وممثلي حلقة فيينا؛ أما التوجه الثاني، يدعى بفلسفة اللغة العادية¹¹. يرى التوجه الثاني أن بنية اللغة الطبيعية لا تتعارض مع الصور المنطقية المقابلة لها، كما ادعى التوجه الأول، بل إن الآليات المنطقية المعتمدة لتمثيل الخطاب الطبيعي هي آليات كلاسيكية (مبنية على منطق ثنائي القيمة) لا تستجيب لمقومات الخطاب الطبيعي¹²، والحل الذي يتبقى هو اعتماد آليات منطقية أكثر استجابة لخصوصيات الخطاب الطبيعي. وقد دافع عن هذا التوجه رواد مدرسة أكسفورد. وما يميز هذين التوجهين؛ هو أن الأول ينظر إلى اللغة الرمزية، باعتبارها اللغة الوحيدة التي تعبر عن الصورة المنطقية للقضايا؛ لأنها تسمح بالتطابق بين القضايا والواقع، بينما ينظر التوجه الثاني إلى أن بنية اللغة الطبيعية بنية منطقية يمكن صورنتها باعتماد آليات منطقية جديدة أكثر تلاؤماً لبنية اللغة الطبيعية. كما يمكن أن نقدم مجموعة من التمايزات العامة بين هذين التوجهين على الشكل الآتي: الأول توجه ماصدقي

9- الباهي، حسان، في عودة فتجنشتاين، مجلة المخاطبات، العدد 9، يناير 2014، ص 123

10- المرجع نفسه، ص، 138

11- رشوان، محمد مهران، وجميل عصام زكرياء، فلسفة اللغة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012، ص، 205

12- الباهي، حسان، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، افريقيا الشرق، 2004، ص، 75

دلالي، والثاني توجه مفهومي تداولي. استند التوجه الأول إلى الطرق المنطقية الرياضية لتحقيق حلم اللغة المثالية الذي دشنه ليبنز، بينما عمد التوجه الثاني إلى خلق أنساق منطقية غير صورية¹³.

يمكن تلخيص النقط الأساسية المشتركة في الفلسفة التحليلية في ثلاث أفكار: أولها اعتبار التحليل المنطقي- اللغوي في الفلسفة كمبدأ وغاية؛ وثانيهما؛ إبراز الصورة المنطقية للقضايا البسيطة، وثالثهما؛ تقديم حلول دقيقة للمشاكل الفلسفية تماثل الدقة الموجودة في العلم.

2. التأسيس الدلالي للصورة المنطقية

من بين الاتجاهات الأكثر تأثيراً بفلسفة «غوتلوب فريجه» هو الاتجاه الذي يطلق عليه أحيانا اسم «مدرسة كمبريدج»، خصوصا فيما يتعلق بالبحث اللغوي والمنطقي؛ فقد اعتمد هذا الاتجاه على المنهج التحليلي الجديد لتفنيد دعائم الفلسفة المثالية عامة، وتفكيك اللغة لحل المشاكل الفلسفية خاصة؛ غير أن عملية التحليل هاته كشفت عن وجود وجهات نظر مختلفة حول اللغة العادية. فإذا كان «جورج إدوارد مور» يدافع عن اللغة العادية في معالجة المشاكل الفلسفية، فإن «برتراند راسل»، و«لودفيج فتجنشتاين» - في المرحلة الأولى- عمدا إلى تبني اللغة الرمزية، مع الإقرار بضرورة استبعاد اللغة العادية. على هذا الأساس، يمكن الوقوف على التصورات التي اعتمدت الصورة المنطقية لاستبعاد اللغة العادية، ونخص بالذكر تصور راسل في «نظرية الأوصاف» و«نظرية الأنماط».

1.2. الصورة المنطقية في فلسفة راسل

إن تأثير فريجه واضح في جل مواقف راسل حول اللغة والمنطق وما نثيره من قضايا كالمعنى والإحالة، والصدق. لذلك، فتصور راسل للصورة المنطقية لا يختلف عن تصور فريجه إلا في بعض الأوجه؛ بالرغم من اتفاقهما حول فكرة أن بنية اللغة الطبيعية لا ترقى إلى مستوى التمثيل المنطقي، فإنهما يختلفان في النظر إلى طبيعة الأوصاف المحددة. ففي الوقت الذي يقر فريجه بأن الأوصاف المحددة لا تعبر بشكل صحيح عن الصورة المنطقية المتضمنة في الجمل المحمولية، نظرا لعدم تماثل بنية الأوصاف لبنية القضايا، يؤكد راسل أن الأوصاف المحددة تأخذ شكلا منطقيا يماثل الشكل المنطقي للقضايا. غير أن هذا التماثل قد أخفته الصورة النحوية لتشابهها مع الصورة المنطقية، لذلك وجب استبعادها من مجال التحليل المنطقي¹⁴.

13- الباهي، حسان، في عودة فتجنشتاين، مرجع سابق، ص، 123

14- May, Robert, La Forme logique, En Linguistique, Communication, 1984, vol, 40, nu 1, p.97

على هذا الأساس، عمد راسل في «نظرية الأوصاف» إلى مراجعة المواقف التي أثارها فريجه، خصوصا موقفه من الصورة المنطقية، بهدف تجاوز العقبات التي اعترضته على مستوى تحديد طبيعة الأوصاف؛ ومنها الخلط بين أسماء الأعلام والأوصاف من جهة، وبين الدلالة والمعنى من جهة أخرى¹⁵. في هذا الإطار، ميز راسل بين المعرفة المباشرة التي نتوصل إليها عن طريق إيجاد علاقة مباشرة بين الشيء والاسم الذي يشير إليه، والمعرفة غير المباشرة التي نكتسبها بواسطة الأوصاف. ومن ثم، ميز بين اسم العلم والوصف، فالأول رمز بسيط، والثاني رمز ناقص، يمكن التحقق من الأول بالرجوع إلى الواقع الخارجي، أما الرمز الناقص، فيخضع لسياقات لغوية معينة، حيث نلاحظ أنه في المثال الذي قدمه راسل «المربع الدائري» لا يعرف المربع الدائري في ذاته، وإنما يعرفه في سياق الدالتين: «س مربع» و«س دائري» صادقتين أحيانا. وهذا يوضح بجلاء أن الوصف «المربع الدائري» لم يظهر في السياق الأصلي، وهو ما يدل على أنه رمز ناقص¹⁶. في نفس السياق، ميز بين الوصف المحدد والوصف غير المحدد؛ يتخذ الأول صورة «الكذا وكذا»، بينما يرتبط الثاني بصورة «كذا وكذا». هذا التمييز في نظر راسل يمكننا من تناول الأسماء والأوصاف بطريقة منطقية¹⁷.

إن تحليل الصورة المنطقية يعتمد بشكل كبير على مستجدات المنطق الرمزي وتطبيقاته على اللغة الطبيعية، فقد اعتبر راسل أن مهمة المنطق الرمزي تتحدد في تحويل قول معبر عنه باللغة الطبيعية إلى صورة منطقية من أجل فهمه دون الرجوع إلى التعبير اللغوي نفسه. كما يساهم في قياس درجة صحة وسلامة أي استنباط؛ وذلك من خلال تعويض قضايا الاستنباط بالمتغيرات (الحدود المنطقية) حتى تنكشف الثوابت المنطقية¹⁸. وعليه، تتجلى أهمية الصورة المنطقية في نظر راسل فيما يعرف «بمبدأ المعجم أو القاموس» الذي يساعدنا في عملية استبدال مكون بمكون آخر دون أن تتغير القيمة الصدقية للقضية، ويساهم في بقاء الصورة المنطقية للاستدلال على حالها.

إن التوظيف المنطقي للمعجم -في نظر راسل- من شأنه أن يبعدها عن الأسئلة الميتافيزيقية التي عمرت طويلا في الفلسفة، والتركيز بدلا من ذلك على الأسئلة العلمية الدقيقة¹⁹. فالأسئلة العلمية تهتم بالأساس القضايا الذرية (البسيطة)؛ لأن صورة القضايا الذرية هي أبسط صورة من الصور المنطقية كقولنا «خالد طالب» فهي تعبر عن واقعة ذرية واحدة لها صورة ك (س)، أما لو قلنا «خالد طالب في الجامعة»، فهي

15- الباهي حسان، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، دار الأمان، ط، 2، 2015، ص، 6

16- محمود، جمال، المنطق اللغوي في الفلسفة المعاصرة، برتراند راسل نموذجا، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط، 1، 2011، ص، 179

17- الباهي حسان، اللغة والمنطق، مرجع سابق، ص ص: 8-9

18- ابراهيم، زكرياء، دراسات في الفلسفة المعاصرة، ج1، مكتبة مصر القاهرة، ص ص: 217-218

19- Russell, B, The Philosophie Importance Of Matimatical Logic, The monist, Vol ;XXII, 1913, p. 483

قضية مركبة تعبر عن وجود واقعتين لهما الصورة المنطقية ك (س ٨ ل) ²⁰. إن التحليل المنطقي للقضايا الذرية كشف عن أخطاء لغوية كان لها تأثير عميق على الفلسفة، وتعود هذه الأخطاء أساسا إلى اعتماد اللغة العادية للتعبير عن قضايا الفلسفة، غير أنها لغة ملتبسة وغير واضحة، لكونها تتخذ أشكالا متعددة من الجمل (خبرية، إنشائية، مجازية، أمرية... إلخ)، وفي أغلبها جملا لا تصف الواقع وصفا دقيقا، ولا تعبر عن الأفكار بوضوح؛ فاللغة الطبيعية لا تراعي خصوصية الواقعة وطبيعتها الحقيقية. فقد يدل اللفظ على عدة موضوعات، كما يخضع التعبير اللغوي لتكوين لا يماثل تركيب الوقائع أو القضايا، الأمر الذي تتعدد معه التراكمات النحوية بتعدد اللغات، بينما يأخذ التركيب المنطقي صورة تطابق الوقائع. وهذا ما قاد راسل إلى تجنب التركيب النحوي في تحليله للصورة المنطقية المتضمنة في القضايا، وعوضه بالتركيب المنطقي معتمدا لغة رمزية، وكان يسعى من وراء ذلك التعبير بوضوح عن البنية الداخلية للقضية من جهة، وإبراز الطرائق المتحايلة للغة العادية من جهة أخرى ²¹. وليس من سبيل في ذلك سوى التحليل المنطقي للتصورات القائمة في اللغة.

لقد ساد الاعتقاد في الأدبيات المنطقية التقليدية أن التشابه النحوي دليل على التشابه المنطقي، غير أن راسل أكد على خطأ هذا الاعتقاد مبينا عدم تطابق البنية النحوية والبنية المنطقية، نتيجة تداخل الأنماط اللغوية من قبيل نمط اللغة الواصفة ونمط اللغة الموصوفة ²²، ولتوضيح ذلك، عمد إلى التمييز بين نوعين من القضايا: نوع يمكن التحقق من صدقه أو كذبه، وهي قضايا ذات معنى، ونوع يستحيل تقومه بالصدق أو بالكذب، وهي قضايا بدون معنى. ولحل هذا الأشكال ينبغي التمييز بين الصورة النحوية والصورة المنطقية؛ لأن هذا التمييز يساهم في إبراز المفارقات التي تتضمنها اللغة الطبيعية (مثل مفارقة الإبطال الذاتي)، والتي تخفي التداخل بين الصور النحوية والصور المنطقية لدرجة يصعب معه تمييز مستويات لغوية عدة من قبيل اللغة ولغة اللغة ولغة لغة اللغة... إلخ ²³. ويعود السبب في ذلك حسب راسل إلى الخلط الناتج عن «الأنماط المنطقية»، الأمر الذي يستوجب التمييز بين مستويين من اللغة: مستوى أول نعتمد فيه اللغة الطبيعية للاستدلال على حقائق موجودة في العالم، ومستوى ثاني نعتمد فيه اللغة الطبيعية للكشف عن الصورة المنطقية للوقائع الموجودة في العالم. فالطريقة التي نركب بها التعبيرات اللغوية هي التي تجعلنا إما أن نصل إلى معرفة حقيقية ببنية العالم أو لا نصل إلى ذلك، ومتى كان التركيب اللغوي مماثلا لصور القضايا أمكن لنا التعبير بدقة عن بنية العالم، وإذا كان التركيب النحوي مجرد استدلال على وقائع العالم أدى ذلك

20- Russell, B, On The Importance Of Logic Forme, In, Encyclopedia And Unified Science, by otto Neurath and Others, Vol, 1no 1, the un, of Chicago press, 1939, p. 41

21- راسل، برتراند، فلسفة الذرية المنطقية، ترجمة هار عبد القادر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص ص: 78-79

22- الباهي حسان، اللغة ولغة اللغة، مجلة المناظرة، 3، نوفمبر، 1989، ص، 111

23- الباهي حسان، اللغة ولغة اللغة، مجلة المناظرة، العدد 3، ي ونبو 1990، ص، 109

إلى الوقوع في الخطأ الناتج عن الخلط بين الصور المنطقية الحقيقية والصور النحوية، لأن قواعد اللغة الطبيعية لا تطابق خصائص الواقع.

على هذا الأساس، وضح راسل -فيما يقول فتجنشتاين- «إن الصورة المنطقية الظاهرة للقضية ليس من الضروري أن تكون هي صورتها الحقيقية»²⁴.

في هذا السياق، عمد راسل إلى تحليل القضايا التي ترد فيها قضايا وصفية معتمدا على نظرية الأنماط بهدف استبعادها من مجال البحث المنطقي، لأنها ليست بأسماء حقيقية، بل مجرد أسماء خيالية، من قبيل «المربع الدائري، العنقاء» وغيرها. وعليه، فنظرية الأنماط تحقق هدفين أساسيين: أولها، تمييز الصورة المنطقية للقضايا عن الصور النحوية (وهو هدف رئيس في فلسفة المنطق عند راسل)، ثانيها، استبعاد الكائنات الخيالية (تلك التي لا نكون على معرفة بها في حد ذاتها)²⁵. في نفس الإطار، يشير راسل إلى أن العديد من الباحثين في المنطق اعتمدوا الصورة النحوية كوسيلة لتحليل قضايا الفلسفة، لكنهم لم يدركوا الاختلافات الموجودة في الصورة النحوية. فلو قلنا: «قابلت زيد» و«قابلت رجلا»، يعتبرهما النحو التقليدي قضيتين من نفس الصورة، والحال أنهما صورتين مختلفتين تماما؛ لأن الأولى تسمي شخصا بالفعل وهو زيد، بينما تتضمن القضية الثانية عبارة وصفية، وتصبح نتيجة التحليل المنطقي على الصورة الآتية: «الدالة قابلت س، س إنسان صادقة أحيانا»، وهي صورة لا تطابق قولنا: «قابلت س» لأن هذه الأخيرة أساس وجود القضايا من قبيل «قابلت غولا»، وصورتها المنطقية ك (س)²⁶.

إن التحليل المنطقي لاسم العلم يكشف عن إمكانية ترجمته إلى متغيرات، يمكن استبدالها بمتغيرات أخرى دون أن تتغير القيمة الصدقية، بموجب ذلك، يقر راسل أن الصورة المنطقية لاسم العلم تماثل الصورة المنطقية للوصف المحدد، الأمر الذي يسمح بالجمع بينهما للتعبير عن صورة القضايا، فللاسم دلالة ومعنى. غير أن تحليل العبارات الوصفية تحليلا منطقيا يواجه صعوبة فيما يتعلق بتحديد دلالتها مثل قولنا: «الملك الحالي لفرنسا أصلح»، فبالرغم من كونها تؤدي وظيفة الاسم وتحمل معنى، إلا أن دلالتها تتوقف على ما تحيل عليه في الواقع. وغياب الإحالة لمثل هذه العبارات الوصفية هو ما قاد راسل إلى تحليلها تحليلا منطقيا برد مفرداتها (أسماء) إلى إثباتات تتعلق بالصفات، لتصبح على الشكل الآتي: «يوجد شخص ما «س» بحيث إن «س» ملك فرنسا الحالي، وحيث إنه بالنسبة إلى كل «ك»، إذا كان «ل» هو ملك فرنسا الآن، فإن «ك»

24- مهران، محمد، فلسفة برتراند راسل، مرجع سابق، ص ص: 268-269

25- المرجع نفسه، ص ص: 270-271

26- مهران، محمد، دراسات فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة، القاهرة، 1998، ص، 51

هو «س» «أصلح» أو بتعبير أدق «يوجد شخص واحد وواحد فقط يحكم فرنسا حالياً، وهو أصلح»²⁷. وبهذا أمكن حل المشاكل المرتبطة بالأوصاف التي تخفق فيها الإحالة بدون الرجوع إلى الافتراضات الميتافيزيقية من جهة، ودون خرق مبدأ الثالث المرفوع من جهة أخرى²⁸.

انطلاقاً مما سلف، يمكن أن نلخص موقف راسل من الصورة المنطقية فيما يلي:

إن الصورة المنطقية للقضية هي الصورة التي تبقى ثابتة بالرغم من تغيير واستبدال كل مكون في القضية بغيره.

الصورة المنطقية هي الطريقة التي نركب بواسطتها المكونات التي تنطوي عليها القضية.

اعتمد راسل اللغة الرمزية كوسيلة لتحليل الصور المنطقية للقضايا؛ لأن بنيتها تماثل بنية القضية التي تطابق بنية الواقع.

استند راسل إلى مجموعة من الطرق لتحليل القضايا تحليلًا منطقيًا، تقوم الطريقة الأولى على تعريف الصورة المنطقية للقضية على أساس فكرة الفئة، والطريقة الثانية تقوم على أساس فكرة المتغيرات.

الصورة المنطقية خاصة أساسية للقضايا باعتبارها كيانات غير لغوية تماثل معاني الجمل.

لكن هذا الموقف واجه مجموعة الانتقادات من طرف ممثلي جماعة أكسفورد عامة، و«ستروسن خاصة في نقده لنظرية الأوصاف عند راسل، لكونها تخلط بين المعنى والإحالة، فقد اعترض ستروسن على وجود أسماء أعلام منطقية، ورفض الحديث عن الأوصاف بالمعنى الذي حدده راسل. فما كان يستبعده راسل سقط فيه بدوره بحيث وجد نفسه يحل لفظ الوجود بدلاً من تحليله معنى الوجود، ويرجع ذلك إلى خلطه بين إثبات القضية وإثبات الوجود²⁹. فقد اعتبر ستروسن أن ما يسميه راسل بالكائنات غير اللغوية ليست لها صورة منطقية حقيقية، بل مجرد أوهاام منطقية³⁰.

27- الباهي حسان، الذكاء الصناعي وتحديات مجتمع المعرفة، إفريقيا الشرق، المغرب، 2012، ص، 288

28- أير، الفرد، المسائل الرئيسية في الفلسفة، ترجمة محمود فهمي زيدان، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1988، ص ص: 221-220

29- الباهي حسان، اللغة والمنطق، مرجع سابق، ص، 11

30- مهران، محمد، دراسات في فلسفة اللغة، مرجع سابق، ص ص: 92-93

3. التأسيس التداولي للصورة المنطقية

يمكن اعتبار الفلسفة التي تبنتها مدرسة أكسفورد كرد فعل ضد التصورات التي دافعت عنها مدرسة كمبريدج وتيار الوضعية المنطقية، وخصوصا ما تعلق منها بفكرة رد قضايا الفلسفة إلى التحليل المنطقي، ومن ثم استبعاد كل ما يرتبط باللغة الطبيعية في التعبير عن المشاكل الفلسفية أو العلمية. غير أن جماعة أكسفورد اعترضت على هذا التحليل وعوضته بالتحليل الذي يولي الأهمية للغة العادية على حساب اللغة الرمزية؛ وتنظر إلى اللغة العادية كسبيل لحل المشاكل الفلسفية بصرف النظر عن مدى توافقها مع الآليات المنطقية الكلاسيكية. وهذا الاعتراض جاء نتيجة جملة من الاعتبارات، منها أن اللغة العادية هي لغة الحياة اليومية الأكثر استعمالا وتعبيرا عن الفلسفة، كما أن اللغة العادية لغة غير اصطلاحية يستحيل تعييدها باعتماد الآليات المنطقية الصارمة، واللغة التي حاول الفريق الأول تعييدها لا تتجاوز صنف الجمل الخبرية.

وإذا كنا بصدد الحديث عن مفهوم الصورة المنطقية، فيمكن أن نتوقف عند أهم ممثلي مدرسة أكسفورد الذي انتقد بشدة الدعوى التي دافع عنها كل من فريجه وراسل حول ما إذا كانت أسماء الأعلام تتخذ شكلا منطقيًا، ونقصد هنا ستروسن. فقد هاجم هذا الأخير نظرية الأوصاف معتبرا أنها تخلط بين العبارات التي تحتوي على ألفاظ نستخدمها للدلالة على (أو إحالة) شخص أو شيء جزئي، والعبارات الأنطولوجية المنفردة (أي التي تتحدث عن فرد بعينه)، الأمر الذي يستحيل معه الكشف عن الصورة المنطقية لهذه العبارات، لأننا لا نستطيع تحديد قيمة الصدق الخاصة بالمتغيرات الفردية، والسبب يعود في نظر ستروسن إلى أن نظرية الأوصاف تخلط بين المعنى والإحالة. فقد اعتقد راسل، عن خطأ، أنه إذا كانت هناك تعابير ذات إحالة متفردة، فلا بد أن يكون معناها الموضوع الجزئي الذي يستخدم لتحليل عليه، ومن هنا كانت الخرافة المزعجة لاسم العلم³¹.

في هذا السياق، ينفى ستروسن وجود أسماء أعلام لها صورة منطقية، كما يعترض على وجود أوصاف منطقية كما ذهب إلى ذلك راسل³². فقد سلم هذا الأخير بوجود الإحالة كشرط أساسي لوجود المعنى، وغيابها هو غيابها، وهذا يبين بجلاء عدم قدرته على التمييز بين الإحالة والمعنى. وقد أشار كواين إلى هذا بقوله: «إن الافتقار إلى التمييز أدى براسل إلى خلط اللامعنى بإخفاق الإحالة، فأن يكون للشيء معنى، هو أن يكون له إحالة»³³.

31- Strawson, P, P, On Referring, Essay Bertrand Russel, 1970, p. 154

32- Sellars, W, Presupposing, Essays On Bertrand Ressel, 1970, p. 309

33- Quine, W, V, Ressel's Ontological, Development, Essays On Bertrand, R, 1944, p: 9-10

1.3. الصورة المنطقية عند ستروسن: من الدلالات إلى التداوليات

لقد كرس ستروسن مقالته «في الإشارة» 1950م، لنقد أهم الجوانب الفلسفية والمنطقية لنظرية الأوصاف المحددة عند راسل، وهذا النقد يشكل سببا كافيا لنقد الصورة المنطقية التي توصل إليها راسل بناءً على تصورهِ لنظرية الإحالة والمعنى المؤسسة على بنية منطق القضايا كبنية عميقة للنظرية الوصفية. في هذا الصدد، استبعد ستروسن منطق القضايا وعبر عن هذا الرفض في كتابه «مقدمة لنظرية منطقية» سنة 1952م. وقد توسل بنظرية الاستعمال التي مهد لها فريجه ودافع عنها فتجنشتاين في كتابه «بحوث فلسفية»، ليميز بين العبارة والتلفظ بالعبارة واستعمال العبارة؛ لأن هذا التمييز له دور كبير في حل المشاكل المرتبطة بالإحالة والمعنى، خصوصا مشكل الإخفاق الإحالي للعبارات، مثل العبارة المشهورة التي وظفها راسل «الملك الحالي لفرنسا»، فمعناها لا يتطلب إيجاد ما تحيل عليه ألفاظها، بل يرتبط بتحديد الظروف التي بموجبها تم التلفظ بالعبارة في أوقات ومناسبات مختلفة³⁴. وهذا يطرح مشكل تحديد قيمة الصدق في كل الأوقات، وبنفس الكيفية؛ فلا نستطيع القول بأن هذه القضية صادقة أو كاذبة، وما يمكن أن نقره في هذه الحالة هو أن الحكم الذي تقدمه هذه القضية هو الذي يكون صادقا أو كاذبا، ولا يمكن القول، إن هذه القضية تتعلق بشخص معين؛ لأن نفس الجملة قد تستعمل للحديث عن أشخاص مختلفين في أوقات مختلفة³⁵.

على هذا الأساس، يميز ستروسن بين المعنى باعتباره دالة الجملة أو التعبير، والإحالة هي دالات لاستعمال الجملة أو التعبير. فلكي نعطي معنى لتعبير ما يجب أن نعطي توجيهات عامة لاستعماله في الإحالة على أشياء أو أسماء محددة، ولكي نعطي معنى لجملة ينبغي أن نعطي توجيهات عامة لاستعمالها في الحكم بالصدق أو الكذب. ومنه، فكل حديث عن معنى الجمل هو حديث عن قواعد وعادات ومواضع التي تحكم استعمالها الصحيح في كل المناسبات³⁶. بهذا الشكل يوضح ستروسن الاختلاف الموجود بين معنى الجملة أو التعبير والحكم على التعبير المتلفظ به في مناسبة معينة، بالصدق أو الكذب. وعليه، يرجع مصدر الخطأ التي وقعت فيه نظرية الأوصاف إلى الاعتقاد بأن الإحالة إن وجدت بأي حال من الأحوال يكون للفظ معنى. وقد عبر ستروسن عن هذا بقوله: «فلو كنت أتحدث عن منديلي، فإنني أستطيع أن أخرج الشيء الذي أحيل عليه من جيبتي، ولكنني لا أستطيع إخراج معنى التعبير (منديلي) من جيبتي»³⁷.

34- Strawson, P, f, On Referring, In, Logico-Linguistic Papers, Methuen And CO, LTD, London, 1971, p: 6-7

35- Ibid, p. 7

36- Ibid, p, 9

37- Ibid, p: 9-10

إن فكرة ربط المعنى بالاستعمال قادتته إلى نقل مفهوم الصورة المنطقية من مجال القضايا إلى مجال استعمال القضايا، غير أن هذا الانتقال لا يتحقق دون التخلي عن منطق ثنائي القيمة لصالح منطق ثلاثي القيم، لأن الصورة المنطقية غير قابلة للتحديد ما لم نعرف السياقات التي قيلت فيها العبارة والطرائق التي استعملت بها العبارة، وما يقصده المتلفظ بالعبارة. فقد أدخل ستروسن على مفهوم الصورة المنطقية شروط تداولية بدلا من الشروط المعتمدة في النسق المنطقي الكلاسيكي، لذلك يجب أن نتحدث في هذا المقام عن تعدد الصور المنطقية للتعبير الواحد بحسب السياق والمقام والذات المتكلمة. وهذه الفكرة قريبة جدا من تصور فتجنشتاين المتأخر المتعلق بلعبة اللغة واتباع القاعدة³⁸، حيث تعتبر القاعدة هنا أساس الاتفاق مع الاستعمال الشائع المتفق عليه في جماعة لغوية معينة، وهو ما قصده ستروسن بقوله: «إن معيار صحة الاستعمال هو معيار الاتفاق من عدمه مع الاستعمال الشائع المتفق عليه لتعبير ما في جماعة معينة»³⁹.

2.3. نظرية الاستعمال وتجاوز المنطق التقليدي

إن اعتقاد ستروسن في كون نظرية الاستعمال قادرة على تحديد المعنى وشروط الصدق، دفعه إلى إعادة النظر في الشروط المنطقية لقيم الصدق التي قدمها فريجه وراسل، باعتبارها شروطا تتجنب الوقوع في المغالطات النحوية وليس اللغة العادية. وقد تطلب منه ذلك التخلي عن مفهوم الشرط المادي المعمول به في نسق حساب القضايا الدرجة الأولى وتعويضه بالاقتضاء، فعوض أن نقول أن تشترط ب نقول أ تقتضي ب، فإذا كان الشرط يكذب في حالة واحدة وهي صدق المقدم وكذب التالي، فإن الاقتضاء يقوم على أن المقدم غير قابل للتقويم في حالة كذب التالي، في حين يحتمل صدقه أو كذبه كلما كان التالي صادقا⁴⁰.

على هذا الأساس، يسمح الاقتضاء بوجود قيمة ثالثة إضافة إلى الصدق والكذب هي لا صادق ولا كاذب، كما انتقد العلاقات المنطقية الأخرى كالفصل والوصل وغيرها، لأنها لا تماثل العلاقات الموجودة بين جمل اللغة الطبيعية، مثل رابط الوصل (و) (ويؤشر لهذا الرابط برمز «∧») ورابط الفصل (أو) (المؤشر له برمز «∨») ⁴¹. إذا كان فريجه يؤكد أن دالة الوصل (ك ٨ س) تصدق في حالة واحدة، وهي صدق الموصولين معا، وبموجب ذلك يمكن أن نوضح بسهولة أن (ك ٨ س) لهما نفس المعنى (س ٨ ك) من دون برهان، حيث يمكن استبدال موقعهما دون أن تتغير قيمتهما الصدقية؛ لأن الرابط (∧) يشكل العلاقة

38- تتشكل القاعدة -حسب فتجنشتاين- من خلال استعمال الجماعة لها، وليس من خلال الاستعمال الفردي. ومن ثم، فاتباع القاعدة تعد عادات (استعمالات، مؤسسات). (فقرة 199 من بحوث فلسفية).

39- Strawson, P, F, Skepticism And Naturalism; Some Varieties, Colombia University Press, NewYork, 1985, p. 77.

40- الباهي، حسان، اللغة والمنطق، مرجع سابق، ص، 171

41- صلاح، إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية، 2005، ص ص: 84-85

المنطقية الثابتة في الصدق⁴²، فإن ستروسن يرفض هذا التصور ويرى بالمقابل أن الآليات المنطقية المعتمدة في هذا النسق لا تضمن بقاء الصورة المنطقية على حالها متى استبدلنا مفردات الجملة بعضها ببعض أو غيرنا موقعهما داخل الجملة. ويعود ذلك إلى الاختلاف الموجود بين الروابط الصورية والروابط الطبيعية، ففي الوقت الذي يتخذ كل رابط من الروابط الصورية معنى واحد، نجد تعددا في الروابط الطبيعية يتعلق بكل رابط على حدة، لكنها تختلف أحيانا عندما ترتبط بالملفوظات⁴³. فالوصل يعبر عنه في اللغة الطبيعية (مثل العربية) بأدوات متعددة منها: الواو، حتى، الفاء، ثم، بل، لكن... إلخ. والشيء نفسه ينطبق على الروابط الطبيعية الأخرى⁴⁴. إن تعدد الروابط الطبيعية ليس تعدد في الأدوات فقط، بل تعدد في الاستعمالات الخاصة بكل رابط معين. يمكن اعتماد الروابط الطبيعية للربط بين عناصر مختلفة وغير متجانسة، في حين لا يمكن أن تشغل الروابط الصورية إلا على عناصر متماثلة وذات طبيعة متجانسة: وهي القضايا⁴⁵.

على هذا الأساس، أقر بإخفاق شروط الصدق التي اعتمدها فريجه وراسل، والتي تقضي بأن الصورة المنطقية تبقى ثابتة مهما غيرنا موضع الموصولين؛ أي إن وصف الروابط المنطقية يتم انطلاقا من مفهومي القيمة الصدقية وشروط الصدق⁴⁶، وأكد على خلاف ذلك، أن وصف الروابط اللغوية يتم وفق سياقات تداولية؛ أي إن شروط صدق ك (ل و س) تتغير بحسب الطريقة التي نستعمل بها العبارة في سياق محدد، فقد تدل في سياق ما على وجود ترتيب زمني، وفي سياق آخر تعني العلاقة السببية، وللتوضيح أكثر نأخذ المثال الآتي:

أ- تزوج خالد وفاطمة وأنجبا عددا من الأطفال

ب- دخل خالد الامتحان ونجح فيه

نلاحظ في حال (أ) أن رابط الوصل هنا يقيد الترتيب الزمني، حيث إن إنجاب الأطفال يأتي بعد الزواج، وهو تعاقب زمني لا يمكن تغييره. وعليه، بدل أن نتحدث هنا عن الواو المنطقية سنتحدث عن الواو الزمنية التي تفيد أن واقعة ما تأتي بعد واقعة أخرى. أما في حال (ب) يشير الرابط (و) إلى علاقة سببية، وهذا يبين استحالة القيام باستبدال الموصولين دون أن تتغير القيمة الصدقية. ومن ثم، فرابط الوصل الذي اعتمده

42- Frege, G, Logical Investigations, Translation By, P, T, Geach And R, H, Stoothoff, Basil, Blackwell, Oxford, 1977, p. 59

43- الباهي، حسان، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، مرجع سابق، ص، 94

44- العزاوي، أبو بكر، اللغة والمنطق، مدخل نظري، طوب بريس، الرباط، 2014، ص، 51

45- Ducrot, O, et al, Les Mots du discours, Minuit, Paris, 1980, p. 15

46- Barwise, Jon, The Situation In Logic, Center For The Studies Of Language and Information, Leland Stanford Junior University, Printed in the United States, 1989, p. 4



الأنساق المنطقية الكلاسيكية لا يماثل رابط الوصل الذي نتحدث عنه في اللغة العادية؛ لأنه في اللغة العادية يبقى الوصل غامضاً ليس له تعبير واحد ومحدد. كما أن شروط الصدق القضايا الموصولة ليست ثابتة وفقاً للقاعدة التي يضعها نسق حساب القضايا، وإنما هي شروط متغيرة بحسب السياق الذي ترد فيه القضية الوصلية. في هذا الإطار، يرى ستروسن أن منطق القضايا يفتقر لمنطق الزمان والمكان⁴⁷.

حاصل الكلام، يتبين أن الصورة المنطقية لحساب القضايا لا تتطابق مع الصورة المنطقية لتعابير اللغة الطبيعية، ويعود ذلك إلى أن الروابط التي اعتمدها النسق المنطقي ثنائي القيمة لا تأخذ نفس معنى الروابط المعتمدة في اللغة الطبيعية. لذلك، فإن فكرة تعديد الخطاب الطبيعي ليست فكرة مضللة فحسب، بل هي فكرة خاطئة على نحو واضح⁴⁸. واستدل ستروسن على ذلك، بالقول إن الرابطة العادية في استخدامها الأساسي لا تعمل وفقاً للقاعدة المنطقية المتعلقة بثابت الصدق الذي يتوافق معها⁴⁹، ومتى تطابق رابط الوصل (و) والثابت المنطقي (٨)، ترتب عن ذلك قبول أحد الاستنتاجين: 1- أن هناك مجموعة من الواوات، ومن ثم، نقبل بفرضية الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي، ومن بين هذه الواوات، هناك الواو المنطقية التي تحترم الخاصيتين المرتبطتين بالاستلزام والترتيب. 2- نسلم بوجود واو واحدة، ونوضح إذ ذاك، أن المعنى المفترض، يتحقق عبر قيم واستعمالات مختلفة⁵⁰. يبدو أن ستروسن يتبنى الفرضية التي ترفض تعريف الروابط بواسطة قيمة منطقية ثابتة، وهي الفرضية التي تقول إن الصورة المنطقية لجمل اللغة الطبيعية لا تماثل الصورة المنطقية للغة الرمزية. فالأولى تقوم على أساس شروط دلالية- تداولية تأخذ بتعدد الأنساق المنطقية وقيم الصدق فيها متعددة، ويمكن إجمال هذه الشروط في العناصر الآتية⁵¹: 1- قد تبدو الروابط اللغوية مطابقة أحياناً للروابط المنطقية، غير أنها في الكثير من الأحيان، ذات قيم ودلالات أخرى متعددة. 2- تشكل الروابط اللغوية مجال مفتوح يشتمل على أدوات وحروف العطف، والظروف، وأدوات التبعية والتعليق وغيرها. 3- تربط الروابط الطبيعية بين عناصر مختلفة وغير متجانسة. 4- تدرس باعتبارها مؤشرات تتدرج في سياق كلامي تجمع بين المقول وفعل القول. 5- تربط بين وحدات دلالية تبنى انطلاقاً من المقام الخطابي. أما الروابط المنطقية القائمة على شروط قيم الصدق المعمول بها في منطق القضايا، نحددها كالآتي: 52: 1- تغيير الرابط المنطقي لا يؤثر على المعنى، ومن ثم على صدق القضية المركبة. 2- لكل رابط منطقي قيمة صدق واحدة (ص، ك) ودلالة واحدة (الفصل، الوصل، الشرط وغيرها). 3- تشتغل

47- صلاح، إسماعيل، نظرية المعنى، مرجع سابق، ص، 85

48- Strawson, P, F, Lntroduction To Logical Theory, op, cit, p. 78

49- Ibid, p. 78

50- العزاوي أبو بكر، اللغة والمنطق، مدخل نظري، مرجع سابق، ص، 65

51- المرجع نفسه، ص: 50-58

52- المرجع نفسه، ص: 49-60

الروابط المنطقية على قضايا متماثلة. 4- يتم الربط المنطقي بين القضايا وفق قواعد صارمة (قوانين دي مورغان لنسق حساب القضايا). 5- الروابط المنطقية تنطبق على قضيتين صريحتين ومحددتين.

استنادا إلى ما سبق، يبدو أن رابط الوصل في اللغة الطبيعية يقوم بعدة وظائف وله عدة استعمالات التي لم ينجح في القيام بها على مستوى اللغة المنطقية، حيث يمكن لرابط الوصل أن يستخدم لربط الأسماء، كقولنا: «وصل خالد وعمر» ويستخدم للتعبير عن الصفات، كقولنا «لقد كان جائعا وخجولا» أو الأحوال مثل «لقد مشى ببطء وبألم»، أما ثابت الوصل في المنطق يستخدم فقط للربط بين التعبيرات التي يمكن أو تظهر منفصلة أو مستقلة. ومن ثمة، فالصورة المنطقية لجملة «وصل خالد وعمر» ليست هي الصورة المنطقية لجملة «وصل خالد ووصل عمر»؛ لأن الجملة الأولى تشير إلى أنهما وصلا معا، في حين تشير الجملة الثانية إلى ترتيب وصولهما⁵³.

خاتمة

يتبين لنا أن اهتمام الفلسفة التحليلية بالصورة المنطقية لهو ضرورة منهجية قبل كل شيء (على الأقل في البداية)، غير أن النتائج التي توصلت إليها كشفت عن وجود غايات فلسفية وعلمية. فقد كان الغرض من تحليل الصورة المنطقية هو تجاوز التحليل التقليدي القائم على التعبير الوصفة للواقع من خلال الكشف عن بنيتها المنطقية، بهذا تغيرت الرؤية الفلسفية مما هو ميتافيزيقي إلى ما هو منطقي- لغوي. لكن هذا المنعطف لم يعد محصورا في فكرة تجاوز الرؤية الفلسفية التقليدية، بل كشف عن وجود تحولات مست علوم أخرى خاصة اللغة والمنطق والرياضيات. كما أن تحليل الصورة المنطقية أعاد طرح سؤال (التقابل بين اللغة الصورية واللغات الطبيعية) العلاقة بين اللغة والفكر من جهة أولى، والعلاقة بين اللغة والمنطق من جهة ثانية، والعلاقة بين المنطق والرياضيات من جهة ثالثة. وبالنظر إلى الدعاوى التي دافعت عنها الفلسفة التحليلية نتلمس الحضور القوي للتحليل المنطقي- اللغوي، وهذا يبين بجلاء أهمية الصورة المنطقية في تحليل قضايا العلم والفلسفة، كما يوضح مساهمتها في تغيير مفهوم المنطق ذاته الناتج عن التأثير الرياضي، الذي أصبح يعرف بالمنطق الرمزي. وقد نتج كذلك عن الاهتمام بالصورة المنطقية ظهور مباحث جديدة في فلسفة اللغة من قبيل الدلالات الصورية، ومبحث الإشارات، والدلالة المفهومية... الخ. وقد ساهمت هذه المباحث في ظهور مناقشات فلسفية، تركز بالأساس على مفهوم الصورة المنطقية، ويمكن أن نحددها في توجيهين أساسيين: توجه دافع عن فكرة ربط الصورة المنطقية باللغة الرمزية من أجل تجاوز المغالطات الناشئة عن استخدام اللغة الطبيعية. لقد تبنى هذا الموقف كل من فريجه وراسل وفتجنشتاين الأول، مع وجود

53- Strawson, P, F, Lntroduction To Logical Theory, op, cit, p. 80

اختلافات منهجية في التعامل مع اللغة الطبيعية. أما التوجه الثاني يدافع عن فكرة ربط الصورة المنطقية باللغة الطبيعية وهو ربط داخلي يكشف عن الصور المنطقية في اللغة الطبيعية ذاتها وليس ربطا خارجيا قائما على المواجهة والمقابلة بين اللغة والمنطق أو بين اللغة الصورية واللغة الطبيعية كما هو الحال عند التوجه الأول. نلمس جذور هذا التوجه مع جورج مور وفتجنشتاين الثاني وتجسد أكثر مع «ستروسن» على وجه الخصوص. فقد أعاد هذا الأخير النظر في الآليات المنطقية التي اعتمدها التوجه الأول، لأنها آليات لا تستجيب لمقتضيات اللغة الطبيعية، الأمر الذي يتطلب اعتماد آليات منطقية جديدة تقوم على منطق ثلاثي القيمة بدل ثنائي القيمة، ليتم بذلك الانتقال من بنية منطقية كلاسيكية إلى بنيات منطقية متعددة بتعدد وظائف اللغة. من هنا كانت البداية لما سيعرف بعد ذلك بالأنساق المنطقية الموسعة، التي وسعت من مبدأ الثالث المرفوع القائم قيمة صادق وقيمة كاذب ليشمل قيم ثالثة لا صادقة ولا كاذبة، بذلك لم تعد الصورة المنطقية منحصرة في بنية القضايا الخبرية بل شملت قضايا إنشائية، وطلبية، وموجهة، وأمرية... إلخ.

قائمة المصادر والمراجع:

المقالات

- الباهي، حسان، في عودة فتجنشتاين، مجلة المخاطبات، العدد 9، يناير 2014
- -----، اللغة ولغة اللغة 1، مجلة المناظرة، 3، نوفمبر، 1989
- -----، اللغة ولغة اللغة2، مجلة المناظرة، العدد 3، يونيو 1990

المراجع والمصادر

1. آير، الفرد، المسائل الرئيسية في الفلسفة، ترجمة محمود فهمي زيدان، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، 1988
2. ابراهيم زكرياء، دراسات في الفلسفة المعاصرة، ج1، مكتبة مصر القاهرة.
3. الباهي حسان، اللغة والمنطق بحث في المفارقات، منشورات ضفاف، ط2، 2015
4. -----، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، افريقيا الشرق، 2004
5. العزاوي، أبو بكر، اللغة والمنطق، مدخل نظري، طوب بريس، الرباط، 2014
6. محمود، جمال، المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، برتراند راسل نموذجاً، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2011
7. مهران، محمد، دراسات فلسفة اللغة، دار قباء للطباعة، القاهرة، 1998
8. صلاح، اسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية، 2005
9. راس، برتراند، فلسفة الذرية المنطقية، ترجمة ماهر عبد القادر، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1998
10. رشوان، محمد مهران، وجميل عصام زكرياء، فلسفة اللغة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012

References:

1. Bar- Hellel, Yehoshua, Comment On Logical In Logical Form, In Philosophical Studies, Vol., 2, No., 2, Feb., 1951
2. Barwise, Jon, and all, Language, Proof and Logic, Center For The Studies Of Language and Information, Leland Stanford Junior University, Printed in the United States, second Edition, 2011
3. ----- Jon, The Situation In Logic, Center For The Studies Of Language and Information, Leland Stanford Junior University, Printed in the United States, 1989
4. Ducrot, O, et al, Les Mots du discours, Minuit, Paris, 1980

5. Ernest, Leport And Kirk, Luduing, what is logical ? In Logical Form And Language, Ed., Gerhard Preyer, Oxford University Press, Oxford, 2001
6. Frege, G, Logical Investigations, Translation By, P, T, Geach And R, H, Stoothoff, Basil, Blackwell, Oxford, 1977
7. Lycan, G, William, Logical Form In Natural Language, In Philosophy And Phenomenological Research, Vol.47, No, 2, Dec., 1986
8. May, Robert, Logical Form In Linguistics, In Encyclopedia Of Cognitive Sciences, University Of California, 1989
9. ----- La forme logique, en linguistique, communication, vol, 40, nu 1, 1984
10. Quine, W, V, Russell's Ontological Development Essays On Bertrand, R, 1944
11. Russell, B, The philosophie Importance of matimatical logic, The monist, vol; XXII, 1913
12. ----- On The Importance of logic forme, i, Encyclopedia And Unified Science, by otto Neurath and others, Vol1, no 1, the un, of Chicago press, 1939
13. Strawson, P, f, On Referring, In, Logico-Linguistic Papers, Methuen And CO, LTD, London, 1971
14. -----On Referring, Essay Bertrand Russel, 1970
15. -----Skepticism And Naturalism; Some Varieties, Colombia University Press, NewYork, 1985 ?
16. Sellars, W, Presupposing, Essays On Bertrand Ressel, 1970.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث
www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com